No. 48191*

Turkey
and
Saudi Arabia

Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia concerning the reciprocal promotion and protection of investments. Ankara, 8 August 2006

Entry into force: *5 February 2010 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 6 January 2011*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Turquie
et
Arabie saoudite

Accord entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite concernant la promotion et la protection réciproques des investissements. Ankara, 8 août 2006

Entrée en vigueur : *5 février 2010 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Turquie, 6 janvier 2011*

Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

باعتبارها غير قابلة للنظر بوساطة المركز لن تعرض على المركز ، أو أي آلية لتسوية المنازعات الدولية ، إلا بموافقة الطرف المتعاقد الذي ينشأ النزاع في إقليمه .

4- إذا عرض النزاع وفقاً للفقرة (2) من هذه المادة على المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد المعني، فلا يجوز للمستثمر أن يطلب في الوقت نفسه إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي . وإذا عرض النزاع على التحكيم وفقاً للفقرة نفسها ، فإن الحكم سيكون ملزماً لكلا الطرفين ، ولا يخضع لأي استئناف أو تصحيح مخالف لما هو منصوص عليه في المعاهدة المذكورة . وينفذ الحكم وفقاً للأنظمة الوطنية .

المادة الحادية عشر
التعديل

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين الاتفاق – كتابياً – على تعديل هذه الاتفاقية . ويصبح أي تعديل نافذاً عندما يشعر كل من الطرفين المتعاقدين الآخر باستكماله جميع المتطلبات الداخلية لنفاذ هذا التعديل .

المادة الثانية عشر
سريان المفعول

1- على كل طرف متعاقد إشعار الطرف الآخر – كتابة – عن اكتمال المتطلبات الدستورية اللازمة في إقليمه لدخول هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ.

2- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ آخر إشعار يصل من أحد الطرفين المتعاقدين إلى الآخر . وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، ويستمر سريانها بعد ذلك ما لم تنه وفقاً للفقرة (3) من هذه المادة .

3- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الاتفاقية من خلال إشعار خطي للطرف المتعاقد الآخر قبل سنة من نهاية مدة السنوات العشر ، أو في أي وقت بعد ذلك . ويصبح ذلك الإنهاء نافذاً بعد مضي سنة من تاريخ إبلاغه إلى الطرف المتعاقد الآخر .

4- تظل أحكام المواد من (الأولى) إلى (الحادية عشرة) من هذه الاتفاقية سارية المفعول مدة عشر سنوات أخرى اعتباراً من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية ، وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات التي أسست أو اكتسبت قبل إنهاء هذه الاتفاقية ، أو الاستثمارات التي تشملها هذه الاتفاقية .

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة أنقرة بتاريخ 14/ 7 /1427هـ، الموافق 08/08/ 2006م، من نسختين أصليتين باللغات : العربية والتركية والإنجليزية ، والنصوص الثلاثة متساوية في الحجية ، وعند الاختلاف في التفسير يعتمد النص المكتوب باللغة الإنجليزية .

عن حكومة المملكة العربية السعودية

د.إبراهيم بن عبد العزيز العساف
وزير المالية

عن حكومة الجمهورية التركية

علي بباجان
وزير الدولة

وإن تعذر على أي من الطرفين المتعاقدين اختيار العضو ، يجوز للطرف المتعاقد الآخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيين .

4- إذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى اختيار الرئيس خلال شهر من تعيينهما، جاز لأي منهما دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة.

5- إذا لم تراع المدد المنصوص عليها في الفقرتين (3)و(4)من هذه المادة ، وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الطرفين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ؛ فيدعى نائبه للقيام بالتعيينات اللازمة . فإن كان نائب الرئيس أيضاً من مواطني إي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول بينه وبين قيامه بالمهمة المذكورة ، فيدعى عضو من محكمة العدل الدولية التالي له في المرتبة إن لم يكن من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيينات اللازمة.

6- تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة ، ويتحمل كل طرف متعاقد تكلفة العضو الذي قام بتعيينه وكذلك تكاليف إبداء المشورة ضمن إجراءات نظر التحكيم . أما تكاليف الرئيس وغيرها من جوانب الإنفاق المتبقية ، فيتحملها كلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي ، ويمكن لهيئة التحكيم أن تقرر ترتيباً مختلفاً في شأن التكاليف . وفي جميع المسائل الأخرى تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها .

7- لا يمكن عرض النزاع على هيئة تحكيم دولية بحسب أحكام هذه المادة إذا كان هذا النزاع معروض أمام هيئة تحكيم دولية أخرى بحسب أحكام المادة (العاشرة) ، ومازال هذا النزاع قائم أمام تلك الهيئة.

على أن هذا الأمر لا يمنع من دخول الطرفين المتعاقدين في مفاوضات مباشرة وذات مغزى .

المادة العاشرة

تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1- تسوى المنازعات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر المتعلقة باستثماراته ودياً وبطلب كتابي منه إلى الطرف المتعاقد المستقبل للاستثمار يتضمن معلومات تفصيلية . ويسعى المستثمر والطرف المتعاقد المعني إلى تسوية هذه النزاعات بالتشاور والتفاوض المقرون بحسن النية .

2- إن تعذرت تسوية هذه النزاعات بالكيفية الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ التقدم بطلب التسوية ، يمكن عرض النزاع – بناءً على طلب المستثمر – على أي مما يلي :

أ- المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في إقليمه.

ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) المنشأ بمقتضى "معاهدة تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى " إذا كان كلا الطرفين طرفاً في تلك المعاهدة .

ج- هيئة تحكيم خاصة تشكل بموجب قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

3- بغض النظر عما هو مذكور من أحكام في الفقرة(2) من هذه المادة:

اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار الإشعارات التي قدمتها المملكة العربية السعودية في 8 يوليو 1980م ، وقدمتها جمهورية تركيا في 3 مارس 1989م ، للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتصنيف النزاعات القابلة أو غير القابلة للنظر بوساطة هيئة التحكيم بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ؛ جزءً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وأن النزاعات المصنفة

1- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية جميع التحويلات المتعلقة بالاستثمار من إقليمية وإليه دون تأخير ، ويشمل على بوجه خاص – دون حصر – ما يلي :
أ- رأس المال و المبالغ الإضافية الخاصة بالمحافظة على الاستثمار أو زيادته.
ب- العائدات.
ج- الإيرادات المتحققة من تصفية الاستثمار أو بيعة كلياً أو جزئياً .
د- التعويضات طبقا للمادة (الرابعة).
ه- سداد القروض المتعلقة بالاستثمار.
و- الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى التي يتلقاها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين الحاصلين على تصاريح عمل من الطرف الآخر تتعلق بالاستثمار.
ز- المدفوعات الناشئة من النزاع المتعلق بالاستثمار.
2- يجب إجراء التحويلات بعملة قابلة للتحويل سواء تلك التي تم بوساطتها الاستثمار أو بأي عملة قابلة للتحويل و بسعر الصرف السائد في السوق المعمول به في تاريخ التحويل.
3- إذا لم يكن هناك سعر صرف سائد، يكون سعر الصرف مطابقاً لسعر الصرف الحاصل من تلك الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي لتحويل العملات المعنية إلى حقوق السحب الخاصة.

المادة السابعة
الأحكام الأكثر تفضيلاً

إذا كانت أنظمة أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات القائمة وفقاً للقانون الدولي أو تلك التي يمكن أن تنشأ فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين لاحقاً لهذه الاتفاقية ، تتضمن – أحكاماً عامة أو خاصة – توفر لاستثمارات مستثمري المتعاقد الآخر معاملة أفضل من تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية ؛ فإن تلك الأحكام ستكون لها الأولوية في التطبيق على هذه الاتفاقية بالقدر الذي تكون فيه تلك الأنظمة أو الالتزامات أكثر تفضيلاً .

المادة الثامنة
نطاق التطبيق

تسرى هذه الاتفاقية على كل الاستثمارات الموضحة في المادة (الأولى) لمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، ووفقاً لأنظمته ولوائحه الوطنية ، سواء أكانت تلك الاستثمارات قائمة قبل سريان هذه الاتفاقية أم بعده . وبصورة عامة ، فإن هذه الاتفاقية لا تنطبق على النزاعات الناشئة قبل دخولها حيز النفاذ .

المادة التاسعة
تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

1- تسوى الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين – حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها –وديا بينهما كلما كان ذلك ممكناً عبر القنوات الدبلوماسية.
2- وفي هذا الشأن ، يتفق الطرفان المتعاقدان على الدخول في مفاوضات مباشرة وجادة للتوصل إلى حل، وإن تعذر توصل الطرفين إلى اتفاق خلال ستة أشهر من بداية النزاع بينهما ، فإنه يمكن عرض النزاع – بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين – على هيئة تحكيم .
3- تشكل هيئة تحكيم خاصة لهذا الغرض على النحو التالي:
يعين كل طرف متعاقد عضواً واحداً ، ويتفق هذان العضوان على اختيار مواطن دولة ثالثة رئيساً لهما ، ويعين العضوان خلال شهرين والرئيس خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أبلغ فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيته عرض موضوع النزاع على هيئة تحكيم .

أو تفضيل أو امتياز يمنح بوساطة ذلك الطرف بموجب اتفاقية أو ترتيبات دولية تتعلق جزئياً أو كلياً بالضرائب .

5- يجب ألا تطبق الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية المتعلقة بعدم التمييز ، أو المتعلقة بالمعاملة الوطنية، أو معاملة الدولة الأولى بالرعاية ؛ على جميع المزايا الحالية أو الممنوحة بوساطة أي طرف لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة ، بناء على عضوية ذلك الطرف أو انضمامه أو مشاركته في اتحاد جمركي أو اقتصادي أو مالي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة .

المادة الرابعة
المصادرة والتعويض

1- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يصادر أو يؤمم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر أو يخضعها لأي إجراء آخر – بشكل مباشر أو غير مباشر – يكون تأثيره مساوياً للمصادرة أو التأميم إلا للمصلحة العامة وبأسلوب غير تمييزي ، ومقابل تعويض عادل وعاجل وفقاً للإجراءات القانونية . ويكون هذا التعويض معادلاً للقيمة السوقية للاستثمار المصادر مباشرة قبل التاريخ الذي أصبحت فيه المصادرة الفعلية أو المحتلمة أو الإجراء المساوي لها معروفة للجميع.

ويجب دفع التعويض دون تأخير. في حالة التأخير يجب أن يشتمل التعويض على دفعة إضافية تحسب بناء على السعر المطبق من تاريخ المصادرة أو التأميم حتى وقت الدفع، و يجب أن تكون تلك الدفعة قابلة للتحويل دون قيود.

2- يمنح مستثمرو أي طرف متعاقد تلحق باستثماراتهم خسائر داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر - بسبب حرب أو أي نزاع مسلح آخر ، أو ثورة ، أو عصيان ، أو أي أحداث مماثلة – معاملة لا تقل عن تلك التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة – أيهما أفضل – وفقاً لأنظمته ولوائحه فيما يتعلق بإعادة الحال إلى ما كانت عليه أو التعويض عن الضرر ، أو أي مقابل آخر ذي قيمة إذا قبله المستثمر . ويجب أن يكون ما دفع قابلاً للتحويل دون قيود . ويجب كذلك أن تخضع نظامية أي مصادرة أو تأميم أو أي إجراء مشابه ومبلغ التعويض للمراجعة وفقاً للإجراءات النظامية السارية.

3- يتمتع مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية فيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة الخامسة
الحلول

1- إذا دفع طرف متعاقد أو أي جهة تابعة له مبلغاً لمستثمر – بموجب بوليصة تأمين ضد المخاطر غير التجارية في شأن استثمار قام به ذلك المستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر – فيجب على الطرف المتعاقد المذكور أخيراً أن يقر بتحويل أي حق أو مطالبة من جانب المستثمر أو أي من فروعه إلى الطرف المتعاقد المذكور أولاً أو أي جهة ذات علاقة به .

2- لا يسمح للمؤمن بممارسة أي حق ، خلاف ذلك الذي يمكن للمستثمر ممارسته .

3- النزاعات التي تنشأ بين طرف متعاقد ومؤمّن يجب أن تسوى وفقاً لأحكام المادة (العاشرة) من هذه الاتفاقية.

المادة السادسة
التحويلات

بموجب الأنظمة السارية لأي من الطرفين المتعاقدين ، وتكون مكاتبها الرئيسة في إقليم ذلك الطرف المتعاقد ، بصرف النظر عما إذا كانت محدودة المسؤولية أو لم تكن كذلك .

ج- الكيانات الحكومية ومؤسساتها وهيئاتها المالية، المؤسسة بموجب الأنظمة السارية لأي من الطرفين المتعاقدين ، والتي تقع مكاتبها الرئيسة في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

4- إقليم

أ- بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية : يعني – بالإضافة إلى المناطق الواقعة ضمن حدودها البرية – المناطق البحرية والمناطق الواقعة تحت سطح البحر التي تمارس المملكة العربية السعودية عليها السيادة والحقوق السيادية أو القضائية وفقاً لنظامها وطبقاً للقانون الدولي .

ب- بالنسبة إلى الجمهورية التركية : الإقليم والإقليم البحري بالإضافة إلى المناطق البحرية التي للجمهورية التركية حقوق قضائية أو حقوق سيادية عليها بغرض التنقيب على الموارد الطبيعية واستغلالها والمحافظة عليها وفقاً للقانون الدولي .

المادة الثانية
تشجيع وحماية الاستثمارات

1- يشجع كل طرف متعاقد - إلى أقصى حد ممكن داخل إقليمه - استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، ويسمح بدخول هذه الاستثمارات وفقاً لأنظمته ولوائحه ، وعليه أن يمنح - في جميع الأحوال - هذه الاستثمارات معاملة عادلة ومنصفة .

2- يجب توفير معاملة عادلة ومنصفة للاستثمار والمستثمرين في كل الأوقات . كما يجب أن تتمتع استثماراتهم بالحماية الكاملة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

ولا يجوز لأي طرف متعاقد بأي حال من الأحوال أن يقيد شؤون الإدارة والصيانة والاستخدام والتمتع والتمديد والتصرف بهذه الاستثمارات باتباع إجراءات غير معقولة أو تمييزية.

المادة الثالثة
المعاملة

1- يمنح كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر – بمجرد السماح بقبولها بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية ، وبمجرد تأسيسها بالنسبة إلى الجمهورية التركية – وكذلك عائدات استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ؛ معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعائدات استثمارات دولة أخرى ثالثة .

2- يمنح كل طرف متعاقد وفقاً لأنظمته ولوائحه استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر – بمجرد قبولها بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية ، وبمجرد تأسيسها بالنسبة إلى الجمهورية التركية – وكذلك عائدات تلك الاستثمارات ؛ معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يَمنحها لاستثمارات وعائدات مستثمريه .

3- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل ، وذلك فيما يتعلق بإدارة أو صيانة أو استخدام الاستثمارات أو التمتع بها أو التصرف فيها ، أو فيما يتعلق بوسائل ضمان حقوقهم المتصلة بتلك الاستثمارات ، مثل التحويلات والتعويضات أو بأي نشاط آخر له ارتباط بذلك داخل إقليمه .

4- لا تسري المعاملة الممنوحة بموجب هذه المادة على المسائل المتعلقة بالضرائب ، ولا يجوز تفسير أحكامها على نحو يلزم أحد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر مزايا أو معاملة

اتفاقية
بين حكومة الجمهورية التركية و حكومة المملكة العربية السعودية
حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

رغبة من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية المشار إليهما فيما بعد " بالطرفين المتعاقدين " في تعاون اقتصادي كبير بينهما وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار بوساطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

وإدركاً بأن هذا الاتفاق - بناء على المعاملة التي تمنح لهذا الاستثمار- سوف يشجع تدفق رؤوس الأموال والتقنية والتنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين.

وبناءً على الاتفاق على أن التعامل بعدالة وإنصاف مع الاستثمار يعد مرغوباً فيه من أجل المحافظة على إطار ثابت للاستثمار ، و يؤدي إلى الاستفادة الفاعلة القصوى من الموارد الاقتصادية.

وحيث أنه قد تم التوصل إلى اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية تعني المصطلحات الآتية المعاني المدونة أمام كل منها:

1- **استثمار:** كل نوع من الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لأنظمته ولوائحه ويشمل ذلك – دون حصر – ما يلي :

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وكذلك أي حق عيني آخر ، مثل : الرهن العقاري ، وحق الحجز على الممتلكات وأي حق مشابه حدد طبقاً للأنظمة واللوائح الخاصة بالطرف المتعاقد الذي تكون الأملاك في إقليمه.

ب- حصص الشركات وأسهمها وسنداتها، وأي نوع آخر من أنواع المشاركة في الشركات.

ج- العائدات المعاد استثمارها ، والمطالبات بالأموال مثل القروض ، أو أي نشاط ذي قيمة اقتصادية مرتبط بالاستثمار.

د- حقوق الملكية الصناعية وحقوق الملكية الفكرية ، مثل : براءة الاختراع والتصاميم الصناعية والخطوات الفنية ، والعلامات التجارية ، وأسرار التجارة والأعمال ، والأسماء التجارية ، والشهرة التجارية ، والمعرفة الفنية ، والحقوق الأخرى المشابهة.

ه- أي حق ممنوح بموجب نظام أو عقد عام ، أو أي امتياز تجاري صادر بموجب نظام .

ولا يؤثر أي تبديل في الشكل الذي تستثمر به الأموال أو يعاد استثمارها على تصنيفها كاستثمار، بشرط ألا يتعارض هذا التعديل مع أنظمة ولوائح الطرف المتعاقد الذي يجري الاستثمار في إقليمه .

أن العبارة المذكورة تتعلق بجميع الاستثمارات المباشرة التي تمت طبقاً لأنظمة ولوائح الطرف المتعاقد الذي تمت الاستثمارات في إقليمه .

2- **عائدات:** المبالغ التي يدرها أي استثمار ، وتشمل – دون حصر – الأرباح، وأرباح الأسهم ، والريوع ، ومكاسب رأس المال ، وأي رسم أو مدفوع مماثل .

3- **مستثمر:**

أ- الأشخاص ذو الصفة الطبيعية الحاملون لجنسية بلد أي من الطرفين المتعاقدين وفقاً لأنظمته.

ب- أي كيان له شخصية قانونية أسس وفقاً لأنظمة أي من الطرفين المتعاقدين ، ومقره الرئيس في إقليم ذلك الطرف المتعاقد ، مثل : الشركات ، والمكاتب ، والمؤسسات ، وجمعيات الأعمال ، المؤسسة

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY
AND
THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA
CONCERNING
THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION
OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Turkey and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia, hereinafter called "the Contracting Parties".

Desiring to promote greater economic cooperation between them, particularly with respect to investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party.

Recognizing that agreement upon the treatment to be accorded such investment will stimulate the flow of capital and technology and the economic development of the Contracting Parties.

Agreeing that fair and equitable treatment of investment is desirable in order to maintain a stable framework for investment and maximum effective utilization of economic resources, and

Having resolved to conclude an agreement concerning the reciprocal promotion and protection of investments,

Hereby agree as follows:

Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement;

1. The term "investment" means every kind of asset, owned or controlled by an investor of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party according to its laws and regulations and in particular, but not exclusively includes:

   a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and pledges, and similar rights as defined in conformity with the laws and regulations of the Contracting Party in whose territory the property is situated,
   b) shares, stocks and debentures of companies and any other form of participation in companies
   c) returns reinvested, claims to money such as loans or to any performance having an economic value, associated with an investment;
   d) industrial property rights and intellectual property rights such as patents, industrial designs, technical processes, as well as trademarks, trade and business secrets, trade names, goodwill, know-how and other similar rights;
   e) any right conferred by law or under public contract or business concessions issued according to law.

   Any alternation of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their classification as investment, provided that such alteration is not in conflict with the laws and regulations of the Contracting Party in the territory of which the investment is made.

   The said term shall refer to all direct investments made in accordance with the laws and regulations in the territory of the Contracting Party where the investments are made.

2. The term "returns" means the amounts yielded by an investment in particular, but not exclusively, includes profit, dividends, royalties, capital gains or any similar fees or payments;

3. The term "investor" means:

a) natural persons deriving their status as nationals of either Contracting Party according to its applicable law,
b) any entity having legal personality such as corporations, firms, enterprises or business associations incorporated or constituted under the law in force of either of the Contracting Parties and having their headquarters in the territory of that Contracting Party irrespective of whether or not they are of limited liability.
c) Government entities and their financial authorities or institutions incorporated or constituted under the law in force of either of Contracting Parties and having their headquarters in the territory of that Contracting Party.

4. The "territory" means;

(a) In respect of the Republic of Turkey: territory, territorial sea, as well as the maritime areas over which the Republic of Turkey has jurisdiction or sovereign rights for the purposes of exploration, exploitation and conservation of natural resources, pursuant to international law.

(b) In respect of the Kingdom of Saudi Arabia: in addition to the zones contained within the land boundaries, the marine and submarine zones over which the Kingdom of Saudi Arabia exercise sovereignty and sovereign or jurisdictional rights under international law.

Article 2
Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its laws and regulations. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment.

2. Investments of investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection in the territory of the other Contracting Party.

Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, extension, or disposal of such investments.

Article 3
Treatment

1. Each Contracting Party shall grant investments once established in the Republic of Turkey and admitted in the Kingdom of Saudi Arabia and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of investors of any third state.

2. In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant investments once established in the Republic of Turkey and admitted in the Kingdom of Saudi Arabia and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of its investors.

3. Each Contracting Party shall accord the investors of the other Contracting Party in connection with the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments or with the means to assure their rights to such investments like transfers and indemnification or with any other activity associated with this in its territory, treatment not less favorable than the treatment it accords to its investors or to the investors of a third state, whichever is more favorable.

4. The Provisions of this Article shall not apply to tax matters, and shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party by virtue of any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation.

5. The non-discrimination, national treatment and most-favored nation treatmentprovisions of this Agreement shall not apply to all actual or future advantages accorded by either Contracting Party to nationals or companies of its own, of Member States of such union, common market or free trade area, or nationals or companies of any other third country, by virtue of its membership of, or association with a customs, economic or monetary union, a common market or a free trade area.

Article 4
Expropriation and Compensation

1. Investment by investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or directly or indirectly subjected to any other measure the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization by the other Contracting Party except for a public purpose, in a non-discriminatory manner, upon payment of prompt, adequate and effective compensation, and in accordance with due process of law.

   Such compensation shall be equivalent to the market value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known.

   The Compensation shall be paid without delay. In case of delay the compensation shall include an additional payment calculated at a rate applicable from the date of expropriation or nationalization until the time of payment. Such payment shall be freely transferable.

2. Investors of either Contracting Party who suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, or revolt, or other similar events shall be accorded by such other Contracting Party treatment not less favorable than that accorded to its own investors or to investors of any third country, whichever is the most favorable treatment, as regards to restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration if accepted by the investor. Such payments shall be freely transferable. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

3. Investors of either Contracting Party shall enjoy most favored-nation treatment and national treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article.

Article 5
Subrogation

1. If a Contracting Party or any of its related agency makes a payment to an investor under an insurance policy against non-commercial risks in respect of an investment made by that investor in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize the transfer of any rights or claim from the investor or any of its affiliates to the former Contracting Party or any of its related agency.

2. The insurer shall not be entitled to exercise any rights other than the rights, which the investor would have been entitled to exercise.

3. Disputes between a Contracting Party and an insurer shall be settled in accordance with the provisions of Article 10 of this Agreement.

Article 6
Repatriation and Transfer

1. Each Contracting Party shall ensure all transfers related to an investment to be made freely and without delay into and out of its territory. Such transfers include particularly, though not exclusively:

a) principal and additional amounts to maintain or increase the investment,
b) returns,
c) proceeds from the sale or liquidation of all or any part of an investment,
d) compensation pursuant to Article 4,
e) reimbursements and repayment of loans in connection with investments,
f) salaries, wages and other remunerations received by the nationals of one Contracting Party who have obtained in the territory of the other Contracting Party the corresponding work permits relative to an investment,
g) payments arising from an investment dispute.

2. Transfers shall be made in the convertible currency in which the investment has been made or in any convertible currency at the rate of exchange in force at the date of transfer.

3. This rate of exchange shall, in the absence of a market rate of exchange, correspond to the cross rate – obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

Article 7
More Favorable Provisions

If the laws and regulations of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favorable prevail over this Agreement in this context.

Article 8
Scope of Application

This Agreement shall apply to all investments as defined in Article 1 in the territory of one Contracting Party, made in accordance with its national laws and regulations, by investors of the other Contracting Party, whether prior to, or after the entry into force of the present Agreement. However, this Agreement shall not apply to any disputes that have arisen before its entry into force.

Article 9
Settlement of Disputes Between The Contracting Parties

1. Disputes between the two Contracting Parties concerning the interpretation or application of the Agreement should as far as possible be settled amicably through diplomatic channels.

2. In this regard, the Contracting Parties agree to engage in direct and meaningful negotiations to arrive at such solutions. If the Contracting Parties cannot reach an agreement within six months after the beginning of disputes between themselves through the foregoing procedure, the disputes may be submitted, upon the request of either Contracting Party, to an arbitral tribunal.

3. Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows:
Within two months of receipt of a request, each Contracting Party shall appoint an arbitrator. The two arbitrators shall select a third arbitrator as Chairman, who is a national of a third State. In the event either Contracting Party fails to appoint an arbitrator within the specified time, the other Contracting Party may request the President of the International Court of Justice to make the appointment. Such Chairman shall be appointed within three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

4. If both arbitrators cannot reach an agreement about the choice of the Chairman within one month after their appointment, the Chairman shall be appointed upon the request of either Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

5. If, in the cases specified under paragraphs (3) and (4) of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the Vice-President, and if the Vice-President is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the most senior member of the Court who is not a national of either Contracting Party.

6. The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and the cost of counseling in the arbitration proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

7. A dispute shall not be submitted to an international arbitration court under the provisions of this Article, if the same dispute has been brought before another international arbitration court under the provisions of Article 10 and is still in the court. This will not impair the engagement in direct and meaningful negotiations between both Contracting Parties.

Article 10
Settlement of Disputes Between One Contracting Party and Investors of the Other Contracting Party

1. Disputes between one of the Contracting Parties and an investor of the other Contracting Party, in connection with his investment, shall be notified in writing, including detailed information, by the investor to the recipient Contracting Party of the investment. As far as possible, the investor and the concerned Contracting Party shall endeavor to settle these disputes by consultations and negotiations in good faith.

2. If these disputes, cannot be settled as prescribed in paragraph (1) of this Article within six months following the date of the request for the settlement has been submitted, the dispute can be submitted, as the investor may choose, to:

a) the competent court of law of the Contracting Party in whose territory investment was made,

b) the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) set up by the "Convention on Settlement of Investment Disputes Between States and Nationals of other States", in case both Parties become signatories of this Convention,

c) an ad hoc court of arbitration laid down under the Arbitration Rules of Procedure of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL).

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article;

both Contracting Parties agrees that the Notifications, submitted respectively by the Republic of Turkey on March 3, 1989 and the Kingdom of Saudi Arabia on May 8, 1980 to the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) concerning classes of disputes considered suitable or unsuitable for submission to ICSID, will constitute an integral part of this Agreement and the classes of disputes considered unsuitable for submission to ICSID in the aforementioned Notifications shall not be submitted to ICSID or any international dispute settlement mechanism, unless otherwise agreed by the host Contracting Party.

4. If the dispute is submitted in accordance with paragraph (2) to the competent Court of Law of the Contracting Party, the investor cannot at the same time seek the international arbitration. If the dispute is filed for arbitration the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

Article 11
Amendment

This Agreement may be amended by written agreement between the Contracting Parties. Any amendment shall enter into force when each Contracting Party has notified the other that it has completed all internal requirements for entry into force of such amendment.

Article 12
Entry into Force

1. Each Contracting Party shall notify the other in writing of the completion of the constitutional formalities required in its territory for the entry into force of this Agreement.

2. This Agreement shall enter into force on the date of the latter of the two notifications. It shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force unless terminated in accordance with paragraph 3 of this Article.

3. Either Contracting Party may, by giving one year written notice to the other Contracting Party, terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter.

4. With respect to investments made or acquired prior to the date of termination of this Agreement and to which this Agreement otherwise applies, the provisions of the Articles from 1 to 11 Articles of this Agreement shall thereafter continue to be effective for a further period of ten years from such date of termination.

DONE at Ankara on the day of 14.7.1427 AH, corresponds to August 8th 2006 in duplicate in the Arabic, Turkish and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

Ali Babacan
Minister of State

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Dr. Ibrahim Bin Abdulaziz Al-Assaf
Minister of Finance

[TURKISH TEXT – TEXTE TURC]

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ

VE

SUUDİ ARABİSTAN KRALLIĞI HÜKÜMETİ

ARASINDA

YATIRIMLARIN KARŞILIKLI TEŞVİKİ VE KORUNMASINA İLİŞKİN

ANLAŞMA

Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ve Suudi Arabistan Krallığı Hükümeti bundan sonra "Akit Taraflar" olarak anılacaklardır.

Özellikle bir Akit Taraf yatırımcılarının, diğer Akit Tarafın ülkesinde yapacakları yatırımlarla ilgili olmak üzere aralarındaki ekonomik işbirliğini artırma arzusu ile,

Anılan yatırımların tabi olacağı uygulamalara ilişkin bir anlaşma akdinin, sermaye ve teknoloji akımı ile Akit Tarafların ekonomik gelişimini teşvik edeceğini kabul ederek,

İstikrarlı bir yatırım ortamını sürdürmek ve ekonomik kaynakların en etkin biçimde kullanılmalarını sağlamak üzere, yatırımların adil ve hakkaniyete uygun muameleye tabi tutulmasının gerektiği hususunda mutabık kalarak ve

Yatırımların karşılıklı teşviki ve korunması için bir anlaşma yapılması kararıyla,

Aşağıdaki şekilde anlaşmaya varmışlardır:

MADDE 1
Tanımlar

İşbu Anlaşma'nın amaçları bakımından;

1. "Yatırım" terimi, bir Akit Tarafın yatırımcısı tarafından sahip olunan veya kontrol edilen ve kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak diğer Akit Tarafın ülkesinde bulunan her türlü malvarlığını, ve özellikle, bunlarla kısıtlı olmamak koşuluyla, aşağıdakileri içerir:

(a) mülkün ülkesinde bulunduğu Akit Tarafın kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak tanımlanmış taşınır ve taşınmaz mallar yanında ipotek, haciz ve rehin gibi ayni haklar ve benzeri haklar ;

(b) hisseler, hisse senetleri ve şirketlere ait tahviller ve şirketlere iştirakin diğer şekilleri;

(c) yeniden yatırımda kullanılan gelirler, borçlar gibi para alacakları veya bir yatırımla ilgili ekonomik bir değere sahip herhangi bir ifaya yönelik alacak;

(d) patentler, sınai tasarımlar, teknik prosesler gibi sınai mülkiyet hakları ve fikri mülkiyet hakları yanında ticari markalar, ticari ve iş sırları, ticari isimler, peştemaliye, know-how ve diğer benzer haklar;

(e) kanun veya kamu sözleşmesi kapsamında tanınmış herhangi bir hak veya kanuna uygun olarak verilmiş iş imtiyazları.

Varlıkların yatırıldığı veya tekrar yatırıldığı biçimdeki herhangi bir değişiklik, bu gibi bir değişikliğin ülkesinde yatırım yapılan Akit Tarafın kanun ve nizamları ile çatışmaması koşulu ile, bunların yatırım olarak nitelendirilmesini etkilemez.

Anılan terim, ülkesinde yatırım yapılan Akit Tarafın kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak yapılan tüm doğrudan yatırımları ifade etmektedir.

2. "Gelirler" terimi, bir yatırımdan elde edilen ve bunlarla kısıtlı olmamak kaydıyla, özellikle, kar, kar hisseleri, royaltiler, sermaye kazançları veya herhangi benzer ücret veya ödemeler anlamına gelir.

3. "Yatırımcı" terimi:

(a) Akit Taraflardan her birinin yürürlükteki hukukuna göre vatandaşı sayılan gerçek kişileri,

(b) Akit Taraflardan her birinin hukukuna uygun olarak kurulmuş ve esas idare merkezleri o Akit Tarafın ülkesinde bulunan, sınırlı sorumlu olup olmadığına bakılmaksızın şirketleri, firmaları, teşebbüsleri veya iş ortaklıkları gibi tüzel kişiliği haiz herhangi bir varlığı,

(c) her bir Akit Tarafın ülkesinde yürürlükte bulunan kanunlarına göre kurulmuş ve genel idare merkezleri o Akit Tarafın ülkesinde bulunan Hükümet varlıklarını ve onların finansal otorite veya kurumlarını ifade eder.

4. "Ülke" terimi,

a) Türkiye Cumhuriyeti ile ilgili olarak: ülkeyi, karasularını aynı zamanda Türkiye Cumhuriyeti'nin uluslararası hukuka göre tabii kaynakların araştırılması, işletilmesi ve korunması amacıyla üzerinde egemenlik veya kaza hakkının bulunduğu deniz alanlarını ifade eder.

b) Suudi Arabistan Krallığı ile ilgili olarak: kara sınırları içerisinde bulunan alanlara ek olarak, Suudi Arabistan Krallığı'nın uluslararası hukuka göre üzerinde egemenliğini icra ettiği ve üzerinde egemenlik veya kaza haklarının bulunduğu deniz ve denizaltı alanlarını ifade eder.

MADDE 2
Yatırımların Teşviki ve Korunması

1. Her bir Akit Taraf ülkesinde diğer Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımlarını mümkün olduğunca teşvik edecek ve bu gibi yatırımları kanunlarına ve nizamlarına uygun olarak kabul edecektir. Akit Taraflar bu gibi yatırımlara her şartta adil ve eşit muamele tanıyacaklardır.

2. Her bir Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımları her zaman adil ve eşit bir muameleye tabi tutulacak ve diğer Akit Tarafın ülkesinde tam korumaya sahip olacaktır.

Hiç bir Akit Taraf bu gibi yatırımların yönetimine, sürdürülmesine, kullanımına, faydalanılmasına, genişletilmesine veya elden çıkarılmasına makul olmayan veya ayrımcı tedbirlerle hiç bir şekilde engel olmayacaktır.

MADDE 3
Yatırımlara Uygulanacak Muamele

1. Her bir Akit Taraf, yatırımlara, Türkiye Cumhuriyeti'nde kurulduklarında ve Suudi Arabistan Krallığına kabul edildiklerinde, ve diğer Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımlardan kaynaklanan gelirlerine, herhangi üçüncü bir devletin yatırımcılarının yatırımlarına ve yatırımlarından kaynaklanan gelirlerine uygulanandan daha az elverişli olmayan bir muameleyi ihsan edecektir.

2. Kanun ve nizamlarına uygun olarak, Her bir Akit Taraf taraf yatırımlara Türkiye Cumhuriyeti'nde kurulduklarında ve Suudi Arabistan Krallığına kabul edildiklerinde, ve diğer Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımlardan kaynaklanan gelirlerine, kendi yatırımcılarına ve bunların yatırımlarından kaynaklanan gelirlere tanıdığından daha az elverişli olmayan bir muameleyi ihsan edecektir.

3. Her bir Akit Taraf diğer Akit Tarafın yatırımcılarına, yatırımların yönetimi, sürdürülmesi, kullanımı, faydalanılması veya elden çıkarılması ile bağlantılı olarak veya bu gibi yatırımlara yönelik haklarını temin edici transferler veya tazminat veya bununla bağlantılı ülkesindeki diğer herhangi bir faaliyetle ilgili olarak, kendi yatırımcısına veya üçüncü bir devletin yatırımcısına tanıdığından daha az elverişli olmayan bir muameleyi tanıyacaktır.

4. İşbu Madde'nin hükümleri vergilendirme konularına uygulanmayacak ve bir Akit Tarafın diğer Akit Tarafın yatırımcılarına, önceki Akit Tarafca tamamen veya genel olarak vergilendirme ile ilgili herhangi bir uluslararası anlaşma veya düzenleme sebebiyle tanınmış olan herhangi bir muamele, tercih veya ayrıcalığın faydalarını tanımakla yükümlü olduğu şeklinde yorumlanmayacaktır.

5. İşbu Anlaşma'nın ayrımcılık yapmama, ulusal muamele ve en çok kayırılan ulus muamelesi hükümleri, her bir Akit Tarafın bir gümrük birliği, ekonomik birlik veya parasal birliğe, bir ortak pazara veya serbest ticaret bölgesine üyeliğinden veya bunlarla ortaklığından kaynaklanan ve bu Akit Tarafın kendi yatırımcılarına veya şirketlerine, bu gibi bir birliğin, ortak pazarın veya serbest ticaret bölgesinin üye devletlerinin vatandaşlarına veya şirketlerine veya herhangi bir üçüncü ülke vatandaşlarına veya şirketlerine tanıdığı mevcut veya gelecekteki avantajlara uygulanmayacaktır.

MADDE 4
Kamulaştırma ve Tazminat

1. Her bir Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımları kamulaştırılmayacak, millileştirilmeyecek veya kamu amacıyla, ayrımcı olmayacak bir şekilde, hızlı, yeterli ve etkin tazminat ödenerek ve hukuka uygun olarak yapılanlar dışında, diğer Akit Tarafca doğrudan veya dolaylı olarak etkisi kamulaştırmaya veya millileştirmeye eşit olacak herhangi diğer bir tedbire konu edilmeyecektir.

Bu gibi bir tazminat, kamulaştırılan yatırımın mevcut veya yapılması öngörülen kamulaştırma, millileştirme veya karşılaştırılabilir tedbirin kamu tarafından öğrenildiği tarihten hemen önceki piyasa değerine eşit olacaktır.

Tazminat gecikmesiz olarak ödenecektir. Gecikme olması halinde tazminat kamulaştırma veya millileştirme tarihinden ödemenin yapıldığı tarihe kadar uygulanabilir bir oran üzerinden hesaplanan ek bir ödeme içerecektir. Bu gibi bir ödeme serbestçe transfer edilebilir olacaktır.

2. Savaş veya diğer silahlı çatışma, devrim, veya isyan, veya diğer benzer olaylar nedeniyle diğer Akit Tarafın ülkesinde zarara uğrayan Akit Taraflardan birinin yatırımcıları, diğer Akit Tarafca, söz konusu zararların karşılanması bakımından, ev sahibi Akit Tarafın kendi yatırımcılarına ya da herhangi bir üçüncü ülke yatırımcılarına gösterdiği muameleden daha az elverişli olmamak kaydıyla, hangisi daha elverişli ise, tazminat veya yatırımcı tarafından kabul edilmesi halinde diğer bir değer taşıyan karşılıkla ilgili olarak, o muameleye tabi tutulacaktır. Bu gibi ödemeler serbestçe transfer edilebilir olacaktır. Bu gibi bir kamulaştırma, millileştirme veya benzer tedbirin yasallığı ve tazminat miktarı hukuka uygun olarak gözden geçirilmeye konu olacaktır.

3. Her bir Akit Tarafın yatırımcıları işbu Madde'de ele alınan konularla ilgili olarak diğer Akit Tarafın ülkesinde en çok kayırılan ulus ve ulusal muameleye konu olacaktır.

MADDE 5
Halefiyet

1. Eğer bir Akit Taraf veya onun ilgili ajansı bir yatırımcıya bu yatırımcı tarafından diğer Akit Tarafın ülkesinde yapılmış bir yatırımla ilgili olarak ticari olmayan risklere karşı bir sigorta poliçesi kapsamında bir ödeme yaparsa, ülkesinde yatırım yapılan Akit Taraf sözkonusu yatırımcıdan veya o yatırımcının herhangi bir bağlı kuruluşundan önceki Akit Tarafa veya onun ilgili ajanslarından herhangi birine haklarının veya alacaklarının transferini tanıyacaktır.

2. Sigortalayan, yatırımcının kullanmaya yetkili olabileceği haklar dışında hiç bir hakkı kullanmaya yetkili olmayacaktır.

3. Bir Taraf ile sigortalayan arasındaki uyuşmazlıklar, işbu Anlaşmanın 10. Maddesi hükümleri uyarınca çözümlenecektir.

MADDE 6
Ülkesine İade ve Transfer

1. Her bir Taraf, bir yatırımla ilgili bütün transferlerin kendi ülkesinden içeri ve dışarıya serbestçe ve gecikme olmaksızın yapılmasını temin edecektir. Bu gibi transferler, bunlarla kısıtlı olmamak kaydıyla, özellikle aşağıdakileri içerir:

(a) yatırımı sürdürmek veya geliştirmek için kullanılan ana para ve ek meblağlar,

(b) gelirler,

(c) bir yatırımın tamamının veya bir kısmının satışı veya tasfiyesinden elde edilen meblağlar,

(d) Madde 4 çerçevesinde ödenecek tazminatlar,

(e) yatırımlarla ilgili olarak alınmış kredilerin geri ödemeleri,

(f) diğer Akit Tarafın ülkesinde, bir yatırımla ilgili uygun çalışma izinlerini almış olan bir Akit Tarafın vatandaşlarının aldıkları maaş, ücret ve diğer gelirleri,

(g) bir yatırım uyuşmazlığından doğan ödemeler.

2. Transferler, yatırımın yapılmış olduğu konvertibl para birimi veya herhangi bir konvertibl para birimiyle, transferin yapıldığı tarihte geçerli olan döviz kuru üzerinden yapılacaktır.

3. Piyasa döviz kurunun yokluğu halinde, döviz kuru, Uluslararası Para Fonu tarafından ülkelerin para birimlerinin Özel Çekim Hakları (SDR)'na dönüşümü için uygulanan oranlardan elde edilen capraz orana tekabül edecektir.

MADDE 7
Daha Elverişli Hükümler

Eğer Akit Taraflardan birinin kanunları ve nizamları veya uluslararası hukuk çerçevesinde mevcut veya işbu Anlaşmaya ek olarak Akit Taraflar arasında tesis edilmiş yükümlülükler, diğer Akit Tarafın yatırımcılarının yatırımlarına işbu Anlaşma ile sağlanandan daha elverişli bir muameleyi öngören, genel veya özgül bir hüküm ihtiva ediyorsa, bu çerçevede, bu gibi bir hüküm daha elverişli olduğu ölçüye kadar işbu Anlaşmadan üstün olacaktır.

MADDE 8
Uygulama Kapsamı

İşbu Anlaşma bir Akit Tarafın ülkesindeki ulusal kanun ve nizamlarına uygun olarak mevcut Anlaşmanın yürürlüğe girmesinden önce veya sonra yapılmış Madde 1'de tanımlanan tüm yatırımlara uygulanacaktır. Bununla birlikte, işbu Anlaşma yürürlüğe girmesinden önce ortaya çıkan herhangi bir uyuşmazlığa uygulanmayacaktır.

MADDE 9
Akit Taraflar Arasındaki Uyuşmazlıkların Çözümü

1. İki Akit Taraf arasındaki, işbu Anlaşmanın yorumu veya uygulaması ile ilgili uyuşmazlıklar mümkün olduğunca her iki Akit Tarafın Hükümetlerince dostane bir şekilde diplomatik kanallar vasıtasıyla çözülmelidir.

2. Bu bakımdan, Akit Taraflar bu tür çözümlere ulaşmak için doğrudan ve anlamlı görüşmeler yapmayı kabul ederler. Eğer Akit Taraflar, aralarında uyuşmazlığın başladığı tarihten itibaren altı ay içinde bu yöntemle uzlaşmaya varamazlarsa, uyuşmazlık Akit Taraflardan birinin talebi üzerine, bir tahkim heyetine sunulabilir.

3. Bu gibi bir tahkim heyeti her bir dava için ayrı olarak aşağıdaki şekilde kurulacaktır:

Talebin alınmasından itibaren iki ay içinde, her bir Akit Taraf birer hakem tayin edecektir. Bu iki hakem üçüncü bir devlet vatandaşı olan üçüncü bir hakemi Başkan olarak seçeceklerdir. Akit Taraflardan biri belirlenen süre içinde bir hakem tayin edemezse, diğer Akit Taraf, Uluslararası Adalet Divanı Başkanından bu tayini yapmasını talep edebilir. Bu gibi bir Başkan her bir Akit Tarafın diğer Akit Tarafa sözkonusu uyuşmazlığı bir tahkim heyetine sunma niyetinde olduğunu bildirdiği tarihten üç ay içinde atanacaktır.

4. Eğer iki hakem, atanmalarından itibaren bir ay içinde Heyet Başkanının seçimi konusunda anlaşma sağlayamazlarsa, Heyet Başkanı, Akit Taraflardan birinin talebi üzerine Uluslararası Adalet Divanı Başkanı tarafından seçilecektir.

5. Uluslararası Adalet Divanı Başkanı, işbu Maddenin üçüncü ve dördüncü paragraflarında belirtilen hallerde görevini yerine getirmekten alıkonulursa veya bu şahıs Akit Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Başkan Yardımcısı tarafından yapılacaktır ve Başkan Yardımcısı da anılan görevi yerine getirmekten alıkonulursa veya Akit Taraflardan birinin vatandaşı ise seçim Akit Taraflardan birinin vatandaşı olmayan en kıdemli Divan üyesi tarafından yapılacaktır.

6. Tahkim Heyeti kararlarını oy çokluğu ile alacaktır. Bu gibi kararlar nihai ve bağlayıcı olacaktır. Her bir Akit Taraf kendi üyesinin ve tahkim duruşmalarındaki temsili ile ilgili giderleri üstlenecektir. Başkanın masrafları ve yargılama ile ilgili diğer masraflar Akit Taraflarca eşit paylar halinde üstlenilecektir. Tahkim Heyeti giderlerle ilgili olarak farklı bir düzenleme yapabilir. Tüm diğer konularda, tahkim heyeti kendi usul kurallarını kararlaştıracaktır.

7. Eğer bir uyuşmazlık, işbu Anlaşmanın 10. Maddesi uyarınca bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmuşsa ve hala mahkeme önündeyse, aynı uyuşmazlık işbu Madde hükümleri uyarınca başka bir uluslararası tahkim mahkemesine sunulmayacaktır. Bu, her iki Akit Taraf arasında doğrudan ve anlamlı görüşmeler yoluyla bağlantı kurmayı engellemeyecektir.

MADDE 10
Bir Akit Taraf ile Diğer Akit Tarafın Yatırımcısı Arasındaki Uyuşmazlıkların Çözümü

1. Akit Taraflardan biri ile diğer Akit Tarafın bir yatırımcısı arasındaki o yatırımcının yatırımı ile ilgili olarak çıkan ihtilaflar, yatırımcı tarafından ev sahibi Akit Tarafa ayrıntılı bilgi içerecek şekilde yazılı olarak bildirilecektir. Mümkün olduğunca, yatırımcı ve ilgili Akit Taraf bu uyuşmazlıkları, iyi niyetli karşılıklı görüşme ve müzakereler yoluyla çözümlemeye çalışacaklardır.

2. Eğer uyuşmazlıklar, işbu Madde'nin birinci paragrafında belirtildiği şekilde, çözüm için yapılan başvurunun sunulduğu tarihten itibaren altı ay içinde çözümlenemezse; uyuşmazlık yatırımcının seçebileceği aşağıdaki mercilere sunulabilir:

(a) ülkesinde yatırımın yapıldığı Akit Tarafın yetkili hukuk mahkemesi;

(b) Her iki Akit Tarafında bu Sözleşmeye imzacı olmaları halinde, "Devletler ile Diğer Devletlerin Vatandaşları Arasındaki Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü Sözleşmesi" ile kurulmuş olan Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkezi (ICSID),

(c) Birleşmiş Milletler Uluslararası Ticaret Hukuku Komisyonu'nun Tahkim Kurallarına göre bu maksatla kurulacak bir tahkim mahkemesi (UNCITRAL).

3. İşbu Madde'nin 2. paragrafının hükümlerine rağmen;

Her iki Akit Taraf da, Türkiye Cumhuriyeti'nin 3 Mart 1989'da ve Suudi Arabistan Krallığı'nın 8 Mayıs 1980'da ayrı ayrı Yatırım Uyuşmazlıklarının Çözümü için Uluslararası Merkez (ICSID)'e sunmuş oldukları, ICSID sunulması uygun düşünülen veya düşünülmeyen uyuşmazlık sınıfları ile ilgili bildirimlerin işbu Anlaşma'nın ayrılmaz bir parçasını oluşturduklarını ve ev sahibi Akit Tarafça aksi onaylanmadıkça, yukarıda sözü edilen bildirimlerde ICSID'e sunulması uygun düşünülmeyen uyuşmazlık sınıflarının ICSID'e veya herhangi uluslararası uyuşmazlıkların çözümü mekanizmasına sunulmayacağını kabul ederler.

4. Eğer bir uyuşmazlık 2. paragraf uyarınca Akit Tarafın yetkili hukuk mahkemesine sunulmuşsa, yatırımcı aynı zamanda uluslararası tahkim yoluna başvuramaz. Eğer uyuşmazlık tahkime sunulmuşsa, tahkim kararı bağlayıcı olacak ve adı geçen sözleşmede sağlanan dışında herhangi bir temyiz veya çözüme konu olmayacaktır. Tahkim kararı iç hukuka uygun olarak yerine getirilecektir.

MADDE 11
Değişiklik

İşbu Anlaşma Akit Taraflar arasındaki yazılı bir anlaşma ile değiştirilebilir. Herhangi bir değişiklik her bir Akit Tarafın diğerine bu gibi bir değişikliğin yürürlüğe girmesi için gerekli tüm iç gereklilikleri tamamladığını bildirdiğinde yürürlüğe girecektir.

MADDE 12
Yürürlüğe Girme

1.Her bir Akit Taraf diğerine işbu Anlaşmanın ülkesinde yürürlüğe girmesi için gerekli anayasal işlemlerin tamamlandığını yazılı olarak bildirecektir.

2.İşbu Anlaşma iki bildirimden sonuncusunun tarihinde yürürlüğe girecektir. Anlaşma on yıllık bir dönem için yürürlükte kalacak ve bu Maddenin üçüncü paragrafına göre sona erdirilmediği sürece yürürlükte kalacaktır.

3. Akit Taraflardan her biri yazılı olarak diğer Akit Tarafa bir yıl öncesinden feshi ihbarda bulunarak, Anlaşmayı ilk on yıllık dönemin sonunda veya bundan sonra her an sona erdirilebilir.

4. İşbu Anlaşmanın sona erme tarihinden önce yapılan ya da elde edilen ve bu Anlaşmanın uygulanacağı yatırımlarla ilgili olarak, bu Anlaşmanın 1. Maddesinden 11. Maddesine kadar olan Maddelerinin hükümleri, söz konusu sona erme tarihinden itibaren ilave bir on yıl daha yürürlükte kalacaktır.

Ankara'da 8 Ağustos 2006 tarihinde / Hicri 14.7. 1427 tarihinde, her biri eşit asıllar olmak üzere, iki kopya olarak Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde imzalanmıştır.Yorumda uyuşmazlık olması halinde İngilizce metin esas alınacaktır.

TÜRKİYE CUMHURİYETİ
HÜKÜMETİ ADINA

Ali Babacan
Devlet Bakanı

SUUDİ ARABİSTAN KRALLIĞI
HÜKÜMETİ ADINA

Dr. Ibrahim Bin Abdulaziz Al-Assaf
Maliye Bakanı

[TRANSLATION – TRADUCTION]

TR/06012011/I-48191 page 1 de 4 pages 12-50526

Accord entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite concernant la promotion et la protection réciproques des investissements

Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite, ci-après dénommés « les Parties contractantes »,

Désireux d'intensifier la coopération économique entre eux, en particulier en ce qui concerne les investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement à accorder auxdits investissements est propre à stimuler les flux des capitaux et des technologies ainsi que le développement économique des Parties contractantes,

Convenant qu'un traitement juste et équitable est souhaitable pour maintenir une structure d'investissement stable et utiliser les ressources économiques avec un maximum d'efficacité,

Résolus à conclure un accord relatif à la promotion réciproque et la protection des investissements,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « Investissements » désigne les avoirs de toute nature, qu'un investisseur d'une Partie contractante possède ou contrôle sur le territoire de l'autre Partie contractante en vertu de sa législation et de sa réglementation et couvre notamment, mais pas exclusivement :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous les autres droits réels, tels qu'hypothèques, nantissements et gages, de même que les droits similaires tels que définis en vertu des lois et réglementations de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les biens se situent;

b) Les actions et obligations de sociétés et autres formes de participation dans des sociétés;

c) Les revenus réinvestis et les créances monétaires telles que des prêts ou toute prestation ayant une valeur économique et associés à un investissement;

d) Les droits de propriété industrielle et les droits de propriété intellectuelle tels que les patentes, dessins industriels, procédés techniques, ainsi que les marques de commerce, les secrets commerciaux et les secrets d'affaires, les noms commerciaux, le savoir-faire, la clientèle et autres droits de même nature;

e) Tous droits conférés par voie législative ou aux termes d'un contrat public voire de concessions commerciales octroyées en vertu de la loi.

Toute modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis ou réinvestis n'affecte pas leur caractère d'investissement, à condition que ladite modification ne soit pas en conflit avec la législation et la réglementation de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les investissements sont effectués.

Ledit terme se rapporte à tous les investissements directs consentis conformément aux lois et règlements sur le territoire de la Partie contractante où les investissements sont effectués.

2. Le terme « revenus » désigne les produits d'un investissement et notamment, mais pas exclusivement les bénéfices, dividendes, redevances, gains en capital ou tout honoraire ou paiement similaire;

3. Le terme « investisseur » désigne :

a) Les personnes physiques dont la condition de ressortissants découle de la législation applicable de l'une ou l'autre Partie contractante;

b) Toute entité dotée d’une personnalité juridique, telle que des sociétés, entreprises, ou associations commerciales établies ou constituées en vertu de la législation en vigueur de l'une des Parties contractantes, et dont le siège est établi sur le territoire de cette Partie contractante, qu’elles soient à responsabilité limitée ou non;

c) Les entités publiques et leurs autorités ou institutions financières établies ou constituées en vertu de la législation en vigueur de l’une des Parties contractantes et dont le siège est établi sur le territoire de cette Partie contractante.

4. Le terme « territoire » désigne :

a) Dans le cas de la République turque : le territoire terrestre, la mer territoriale ainsi que les zones maritimes sur lesquelles la République turque exerce sa juridiction ou ses droits souverains à des fins d’exploration, d’exploitation et de conservation des ressources naturelles conformément au droit international.

b) Dans le cas du Royaume d’Arabie saoudite : outre les zones délimitées par les frontières terrestres, les zones marines et sous-marines sur lesquelles le Royaume d’Arabie Saoudite exerce sa souveraineté et ses droits souverains ou sa juridiction, conformément au droit international.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie contractante encourage dans toute la mesure du possible les investissements effectués dans son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admet lesdits investissements conformément à ses lois et règlements. En tout état de cause, elle accorde à ces investissements un traitement juste et équitable.

2. Les investissements effectués par les investisseurs de chaque Partie contractante jouissent à tout moment, sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'un traitement juste et équitable, ainsi que d'une protection et d'une sécurité pleines et entières sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Aucune des Parties contractantes n'entravera par des mesures déraisonnables ou discriminatoires la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance, l'extension ou la disposition desdits investissements.

Article 3. Traitement

1. Chaque Partie contractante accorde aux revenus établis en République turque et admis au sein du Royaume d'Arabie saoudite, de même qu'aux revenus des investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante, un traitement non moins favorable que celui accordé aux investissements et aux revenus des investissements d'investisseurs de tout État tiers.

2. Conformément à ses lois et règlements, chaque Partie contractante accorde aux investissements établis dans la République turque et admis au sein du Royaume d'Arabie saoudite ainsi qu'aux revenus des investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui accordé aux investissements et aux revenus des investissements de ses investisseurs.

3. Chaque Partie contractante accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante en ce qui concerne la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession des investissements ou les moyens de garantir leurs droits en rapport avec lesdits investissements, tels que les transferts et l'indemnisation ou toute autre activité y associée sur son territoire, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses investisseurs ou aux investisseurs d'un pays tiers, suivant le traitement le plus favorable.

4. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent pas aux matières fiscales, et ne peuvent être interprétées comme obligeant l'une des Parties contractantes à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement, une préférence ou un privilège qui peuvent être accordés par la première Partie contractante du fait de tout accord ou arrangement international portant en totalité ou principalement sur la fiscalité.

5. Les dispositions relatives à la non-discrimination, au traitement national et au traitement de la nation la plus favorisée du présent Accord ne s'appliquent pas à tous les avantages actuels ou futurs accordés par l'une ou l'autre des Parties contractantes aux ressortissants ainsi qu'à leurs sociétés, à celles des États membres d'une telle union, marché commun ou zone de libre-échange, voire aux ressortissants ou sociétés de tout État tiers, en vertu de leur participation ou de leur association à une union douanière, économique ou monétaire, à un marché commun ou une zone de libre-échange.

Article 4. Expropriation et indemnité

1. Les investissements d'investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes ne peuvent être expropriés, nationalisés ou soumis, par des mesures directes ou indirectes, à d'autres mesures ayant un effet équivalent à une expropriation ou à une nationalisation par l'autre Partie contractante, si ce n'est pour une cause d'intérêt public, sans discrimination et moyennant le paiement, dans les meilleurs délais, d'une indemnité adéquate et réelle, et selon une procédure légale.

Cette indemnité est équivalente à la valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant la date à laquelle l'expropriation, la nationalisation ou une mesure comparable effective ou imminente ne devient de notoriété publique.

L'indemnité sera versée sans délai. En cas de retard, ladite indemnité comportera un paiement supplémentaire calculé à un taux applicable à partir de la date d'expropriation ou de nationalisation jusqu'au paiement. Les paiements à ce titre sont librement transférables.

2. Les investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes dont les investissements subissent des pertes dans le territoire de l'autre Partie contractante du fait d'une guerre ou d'un autre conflit armé, d'une révolution ou d'une révolte, voire de tout autre événement similaire, bénéficient de la part de l'autre Partie contractante d'un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État tiers, selon le traitement le plus favorable, en matière de restitution, d'indemnisation, de compensation ou pour tout autre mode de règlement, pour autant qu'il soit accepté par l'investisseur. Les paiements à ce titre sont librement transférables. La légalité de l'expropriation, de la nationalisation ou des mesures équivalentes et le montant de l'indemnité bénéficieront des garanties d'une procédure régulière.

3. En ce qui concerne les questions de réglementation dans le cadre du présent article, les investisseurs de chaque Partie contractante bénéficient du traitement de la nation la plus favorisée et du traitement national sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Article 5. Subrogation

1. Si une Partie contractante ou l'un de ses organismes concernés effectue un paiement à un investisseur en vertu d'une politique d'assurance couvrant les risques non commerciaux en rapport avec un investissement réalisé par cet investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière reconnaîtra le transfert de tous les droits ou prétentions de cet investisseur voire de l'un quelconque de ses affiliés à la première Partie contractante ou n'importe lequel de ses organismes.

2. L'assureur ne peut exercer d'autres droits que ceux qu'aurait pu exercer l'investisseur.

3. Les différends entre une Partie contractante et un assureur sont réglés conformément aux dispositions de l'article 10 du présent Accord.

Article 6. Rapatriement et transfert

1. Chaque Partie contractante s'engage à effectuer tous les transferts afférents à un investissement, qui devront être effectués librement et sans retard en direction et en provenance de son territoire. De tels transferts incluent notamment, mais pas exclusivement :

a) Le capital et les fonds additionnels nécessaires au maintien ou à l'augmentation de l'investissement;

b) Les revenus;

c) Le produit de la vente ou de la liquidation totales ou partielles d'un investissement;

d) L'indemnisation visée à l'article 4;

e) Les remboursements de prêts liés aux investissements;

f) Les traitements, salaires et autres rémunérations perçus par les ressortissants d'une Partie contractante qui ont obtenu, sur le territoire de l'autre Partie contractante, les permis de travail relatifs à un investissement;

g) Les paiements découlant d'un différend en matière d'investissement;

2. Les transferts sont effectués dans la devise convertible dans laquelle l'investissement a été réalisé ou en toute autre devise librement convertible au taux de change en vigueur à la date du transfert.

3. En l'absence d'un marché, ce taux de change correspondra au taux croisé obtenu à partir des taux que le Fonds monétaire international appliquerait à la date du paiement à la conversion des devises visées en droits de tirage spéciaux.

Article 7. Dispositions relatif au traitement plus favorable

Si les lois et réglementations de l'une des Parties contractantes ou les obligations relevant du droit international en vigueur ou convenues ultérieurement entre les Parties contractantes en sus du présent Accord contiennent un règlement de caractère général ou spécifique, conférant aux investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui accordé par le présent Accord, ce règlement, dans la mesure où il est plus favorable, prévaut sur le présent Accord dans ce contexte.

Article 8. Champ d'application

Le présent Accord s'applique à tous les investissements tels que définis à l'article premier, effectués sur le territoire d'une Partie contractante, conformément à ses lois et règlements nationaux, par des investisseurs de l'autre Partie contractante, avant ou après l'entrée en vigueur du présent l'Accord. Cependant, le présent Accord ne s'applique pas à tout différend ayant surgi avant son entrée en vigueur.

Article 9. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les deux Parties contractantes au sujet de l'interprétation ou de l'application de l'Accord sont, dans la mesure du possible, réglés à l'amiable par les voies diplomatiques.

2. À cet effet, les Parties contractantes conviennent d'ouvrir des négociations directes et sérieuses afin de parvenir à une telle solution. Si les Parties contractantes ne parviennent pas à un accord dans les six mois suivant le début des différends en respectant la procédure susmentionnée, les différends peuvent être soumis, à la requête de l'une quelconque des Parties contractantes, à un tribunal arbitral.

3. Ce tribunal est, pour chaque cas, constitué comme suit :

Dans les deux mois suivant une demande, chacune des Parties contractantes désigne un arbitre. Les deux arbitres désignent un troisième arbitre à titre de président, qui est un ressortissant d'un État tiers. Si l'une des Parties contractantes n'a pas désigné un arbitre dans le délai spécifié, l'autre Partie contractante peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la nomination. Ledit Président est nommé dans les trois (3) mois suivant la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les deux arbitres ne parviennent pas à un accord sur l'élection du Président dans le mois suivant leur nomination, ce dernier est nommé à la demande de l'une quelconque des Parties contractantes par le Président de la Cour internationale de Justice.

5. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 3 et 4 du présent article, le Président de la Cour internationale de justice est empêché d'exercer cette fonction ou s'il est ressortissant de l'une quelconque des Parties contractantes, le Vice-Président procède à la nomination et, si le Vice-Président est lui-même empêché d'exercer cette fonction, ou, s'il est un ressortissant de l'une quelconque des Parties contractantes, le membre de la Cour le plus ancien, qui n'est un ressortissant d'aucune des Parties contractantes, procède à la nomination.

6. Le tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Ses décisions sont définitives et ont force exécutoire. Chacun des États contractants prend en charge les frais de son propre membre et le coût des services de conseil dans le cadre de la procédure arbitrale. Les frais du président ainsi que les autres frais seront assumés à parts égales par les deux Parties contractantes. Le tribunal arbitral a la latitude d'ordonner une répartition différente des frais. À tous autres égards, le tribunal arbitral arrête lui-même sa procédure.

7. Un différend ne peut être soumis à un tribunal arbitral international conformément aux dispositions de l'article du présent article, si ce même différend a été soumis à un autre tribunal arbitral international, conformément aux dispositions de l'article 10 et que celui-ci n'a pas encore pris de décision définitive. Toutefois, ces dispositions ne portent pas atteinte à l'ouverture de négociations directes et sérieuses entre les Parties contractantes.

Article 10. Règlement des différends entre une Partie contractante et des investisseurs de l'autre Partie contractante

1. Les différends entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante, relatifs à son investissement, sont notifiés par écrit, de manière détaillée par l'investisseur à la Partie contractante destinataire de l'investissement. L'investisseur et la Partie contractante concernée s'efforceront dans la mesure du possible de régler ces différends de bonne foi par la voie de consultations et de négociations.

2. Si le différend ne peut être ainsi réglé selon les dispositions du paragraphe 1 du présent article dans un délai de six (6) mois à compter de la date de dépôt de la demande de règlement, il peut être soumis, à la discrétion de l'investisseur :

a) Au tribunal de justice compétent de la Partie contractante, sur le territoire de laquelle l'investissement est effectué;

b) Au Centre international pour le règlement des différends relatif aux investissements (CIRDI) créé par la Convention sur le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, si les deux Parties deviennent signataires de cette Convention;

c) Un tribunal spécial institué par le Règlement d'arbitrage de la Procédure de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUDCl).

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2 du présent article;

Les deux Parties contractantes conviennent que les notifications soumises respectivement par la République turque le 3 mars 1989 et le Royaume d'Arabie saoudite le 8 mai 1980 au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (CIRDI) concernant les différends jugés conformes ou non aux critères de soumission au CIRDI, qui font partie intégrante du présent Accord et les différends jugés non conformes aux critères de soumission au CIRDI ou à tout mécanisme international de règlement des différends, sauf dispositions contraires convenues par la Partie contractante hôte.

4. Si, conformément au paragraphe (2), le différend est soumis à la juridiction compétente de la Partie contractante, l'investisseur ne peut simultanément solliciter l'arbitrage international. Si le différend est soumis à l'arbitrage, la décision a

force exécutoire et ne peut faire l'objet d'un appel ou recours autres que ceux stipulés dans ladite Convention. La décision est appliquée conformément au droit national.

Article 11. Amendement

Le présent Accord peut être amendé, moyennant un accord écrit des Parties contractantes. La modification entre en vigueur lorsque chacune des Parties contractantes a notifié à l'autre par écrit de l'accomplissement de toutes les formalités internes requises pour l'entrée en vigueur dudit amendement.

Article 12. Entrée en vigueur

1. Chaque Partie contractante informe l'autre par écrit de l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises sur son territoire pour l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. Le présent Accord entrera en vigueur à la date de la dernière des deux notifications. Il restera en vigueur pendant une période de 10 ans et continuera de s'appliquer par la suite à moins de dénonciation conformément au paragraphe 3 du présent article.

3. Chacune des Parties contractantes peut, avec un préavis d'un an à l'autre Partie contractante, dénoncer le présent Accord à la fin de la période initiale de dix ans, ou à tout moment à partir de cette date.

4. En ce qui concerne les investissements effectués ou acquis avant la date de dénonciation du présent Accord et auxquels cet Accord s'applique par ailleurs, les dispositions contenues dans les articles 1 à 11 du présent Accord demeureront en vigueur pendant une nouvelle période de dix ans à compter de la date de la dénonciation.

FAIT à Ankara ce 14.7.1427 AH, correspondant au 8 août 2006 en double exemplaire en langues turque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République turque

[SIGNÉ]

Ali Babacan

Ministre d'État

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie Saoudite

[SIGNÉ]

Dr. Ibrahim Bin Abdulaziz Al-Assaf

Ministre des finances